

تصدير

في العام الجامعي الماضي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أصدرت "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" ملفاً تضمنته عرضاً لما وصل إليها من وقائع وشكاوى خاصة بتحديات على الجامعة جاءت من جهات أمنية، متخفية تارة في ثوب الحرس الجامعي وتارة أخرى سافرة في ثوب مباحث أمن الدولة.

ونقدم في الملف الحالي صورة محدثة من الملف السابق، نرصد فيها ما استجد من انتهاكات الأجهزة الجامعية، كما نحاول أن نتابع تطورات ما ذكر في الملف السابق.

مارس ٢٠٠٦

مقدمة

كلما أثير موضوع التدخلات الأمنية في الجامعة مع أحد المسؤولين كان الرد جاهزاً بضرورة وجود قوات شرطة في الجامعة لتحافظ على مبانيها ومنشئاتها ولتمنع حدوث الجرائم بها... الخ. إلا أن التجربة العملية توضح أن دور الأمن في الجامعة لا يقتصر أبداً على ما ذكر وإنما يتمدد ويتعاضد حتى يكاد يقضى على الحريات بها، لدرجة تعجز الجامعة عن القيام بمهامها.

إن الجامعة ووفقاً للمادة الأولى لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ هي المختصة "بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً متوخية في سبيل ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة...".

وقد أوضحت خبرة المجتمعات البشرية أن هذه المهام المذكورة في قانون تنظيم الجامعات لا يمكن أن تؤدي بكفاءة في غياب الاستقلالية والحريّة الأكاديمية، حيث ذهبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

بالأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرون لسنة ١٩٩٩ في تعليقها العام رقم ١٣ إلي "أن الحق في التعليم لا يمكن التمتع به إلا إذا صحبته الاستقلالية والحرية الأكاديمية للعاملين والطلاب، وبالتالي ورغم أن المسألة لم تذكر صراحة في المادة ١٣ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بات من المناسب والضروري أن توضح اللجنة أن خبراتها تبين أن العاملين والطلاب في التعليم العالي هم الذين يتعرضون بوجه خاص للضغوط السياسية وغيرها من الضغوط التي تقوض الحرية الأكاديمية".

كما جاء في إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والصادر عن المنظمة العالمية للخدمات الجامعية ١٩٨٨ "...أن الحق في التعليم لا يمكن التمتع به بصورة كاملة إلا في مناخ من الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي".

وقد جاء الدستور المصري متناغما مع هذا التوجه، إذ نصت المادة ١٨ من الدستور المصري على أن "التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج".

أساليب تحقيق التوازن المطلوب بين حاجة الجامعة للحرية وحاجتها للأمن ليست قضية جديدة نبدأ البحث فيها اليوم، بل هي قضية قد بحثت من قبل واستقرت حلولها كأعراف وكمواد في المواثيق الدولية، ونورد هنا مثالا على ذلك وهو نص المادة ١٤ من إعلان كامبالا بشأن الحرية الفكرية الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٠ "لا تتشتر الدولة أي قوات عسكرية أو قوات الدفاع المدني أو قوات الأمن أو المخابرات أو أي قوات مشاهمة داخل مباني وأراضي

المؤسسات التعليمية، وفي حالة ما إذا كان نشر مثل هذه القوات ضروريا من أجل حماية الحياة والممتلكات ففي هذه الحالة تراعي الشروط التالية:

أ- أن يكون هناك خطر واضح على الحياة والممتلكات.

ب- أن يكون رئيس المؤسسة المعنية قدم دعوة خطية بهذا المعنى.

ج- أن تتم الموافقة على مثل هذه الدعوة من قبل لجنة قائمة منتخبة من المجتمع الأكاديمي تشكل لهذا الغرض".

هذا عن الأحوال الطارئة التي قد تستدعي تدخل قوات أمن من خارج الجامعة، أما بالنسبة للأحوال العادية فقد نظمتها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ (قانون تنظيم الجامعات المصرية) في مادتها ٣١٧ على النحو التالي "تنشأ بكل جامعة وحدة للأمن الجامعي تتحدد مهامها في حماية منشآت الجامعة وأمنها، وتتبع رئيس الجامعة مباشرة، وتتلقى منه أو ممن ينييه التعليمات اللازمة لأداء هذه المهام ويكون لإفرادها زى خاص يحمل شعار الجامعة. ويصدر بتنظيم هذه الوحدات وطريقة تشكيلها وتحديد الاعتمادات المالية التي يطلب إدراجها بموازنات الجامعات قرار من رئيس المجلس الأعلى للجامعات".

واقع التدخلات الأمنية في الجامعات المصرية

ذهب إعلان عمان للحرية الأكاديمية والصادر عن مؤتمر الجامعات العربية في ٢٠٠٤ في دبي لاجته إلي أن "مؤسسات التعليم والبحث العلمي في البلاد العربية تعاني من مشاكل كبيرة تشمل طرق التعليم، ومناهج البحث وأساليب الإدارة وسوء استخدام الموارد وتأهيل المدرسين لكن المشكلة الأكبر التي تتصل بجميع هذه المشاكل وتزيد في تفاقمها هي إخضاع التعليم العالي والبحث العلمي لغايات خارجة عن غايات التأهيل والتكوين والبحث العلمي، ففي معظم البلاد العربية تفرض السلطات العمومية، لا بل الأجهزة الأمنية، وصايتها المباشرة على الحياة الجامعية وتتعامل مع أعضاء الهيئة الإدارية في جميع المستويات حسب منطلق الولاء والمحسوبية وتخضع المناهج والبرامج والمشاريع العلمية لحساسيات السياسة الضيقة وأغراض الحفاظ على الحكم واحتكار السلطة وهي لا تخضع القيود على تداول المعارف فحسب ولكنها تحد من حركة الباحثين والعلماء داخل البلاد وخارجها وتصادر الرأي وتستخدم الجامعات كمراكز للدعاية الحزبية أو الدعوة الأيديولوجية .

ويفسر هذا جميعه الفشل الذي مُنيت به السياسات التعليمية العالية بالرغم من التوسع الكبير الذي شهدته حركة بناء الجامعات والمراكز العلمية والاستثمارات الضخمة التي وضعت فيها. وهذا الفشل هو الذي يُبقي العالم العربي في حالة تبعية مستمرة وواسعة للخبرة العلمية والفنية الأجنبية إلى اليوم، كما يحكم على مئات آلاف الخريجين من الشباب الجامعيين بالبطالة المستديمة.

أمام هذا التردي المتواصل لمؤسسات ومستويات التعليم العالي والبحث العلمي أصبحت الحاجة ملحة إلى لفت أنظار المسؤولين العرب وتنبية الرأي العام إلى مخاطر التماهي في إخضاع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي العربي لمصالح فتوية وظرفية، وحرمانها من الاستقلالية، وإلى ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقل معاً".

إن أى مراقب منصف لحال الجامعات فى مصر يجب أن يعترف أن الوصف الوارد فى اعلان عمان ينطبق تماما على الجامعات المصرية، فالأجهزة الأمنية تمارس الرقابة والتجسس على الأنشطة الأكاديمية والعامه لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، كما تقيد حرية التنقل والاجتماع والتنظيم وإجراء التجارب، يزيد على ذلك تدخل تلك الأجهزة الأمنية فى صميم الأمور الجامعية مثل تعيين المعيدين وقبول الطلاب، بينما لا تقوم بوظيفتها فى تأمين المنشآت وتضرب عرض الحائط بالقوانين واللوائح ويصل بها الأمر إلى الاعتداء البدنى على عضو هيئة تدريس مرة وعلى الطالبات مرة وعلى الطلاب مرات. فيما يلى سندلل على العبارات السابقة بأتمثلة تفصيلية.

١ - الأمن وتعيين المعيدين

يحدد قانون تنظيم الجامعات فى المواد ١٣٣ إلى ١٣٨ كيفية تعيين المعيدين، فينص على "يعين المعيدون والمدرسون المساعدون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد، بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص، ويكون التعيين من تاريخ صدور هذا القرار"، ويتضح من تلك المواد أنه لا توجد - من الناحية القانونية - وصاية لأجهزة الأمن على الجامعة فيما يخص تعيين المعيدين.

لكن للأسف استسلمت الإدارات المتعاقبة للجامعات للضغوط الأمنية، فأصبح يطلب من المرشحين للتعيين أن يستوفوا إجراء أمنيًا يتمثل فى ملاء استمارات "استطلاع رأي" ترسل لجهاز مباحث أمن الدولة، وتلكا إدارات الجامعة فى تعيين المعيدين حتى يصلها رد أجهزة الأمن.

يبدو ذلك الإجراء مجرد إجراء جانبي (فهو "استطلاع رأي")، وفى لقاء لعدد من أعضاء "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" مع السيد وزير التعليم

العالي والبحث العلمي (١١ فبراير ٢٠٠٦) كان رد سيادته على ما اثاره أعضاء المجموعة بخصوص هذا الموضوع هو أن رأي الأمن استشاري والقرار النهائي للقيادات الجامعية، وأنه شخصيا لا يرى ضررا في استطلاع رأي الأمن طالما أننا نتخذ قراراتنا بحرية، لكن حقيقة الأمر تتكشف عندما يعترض الأمن على أحد المرشحين، فجد إدارة الجامعة تتقهقر بشكل مخز أمام "رأي" الأمن. وهذا ما حدث في حالة السيد/ هاني خميس محمد دويك.

• تخرج السيد/ هاني دويك من كلية العلوم جامعة القاهرة - تخصص كيمياء/ حشرات، في دور مايو ٢٠٠٤ بتقدير تراكمي جيد جدا، وكان ترتيبه الأول على دفعته في هذا التخصص. وطلب مجلس قسم الحشرات تعيين اثنين من المعيدين من تلك الدفعة، فرشحت الكلية السيد/ هاني دويك ومعه زميل آخر (صاحب المركز الثاني) في أكتوبر ٢٠٠٤. تلكأت إدارة الجامعة أكثر من شهر ثم صدر قرار تكليف من رئيس الجامعة في ٦ ديسمبر بتكليف ٢٨ معيدا بأقسام الكلية المختلفة، ومنهم السيد/ هاني دويك الذي كلف معيدا بقسم الحشرات.

عندما توجه المعيدون الجدد لاستلام عملهم فوجئ بعض المعيدين الذكور بأن إدارة شؤون العاملين تطلب منهم الانتظار حتى ورود "رأي" الأمن، وذلك رغم صدور قرار التكليف ورغم النص الواضح في المادة المذكورة أعلاه، مرت الأمور بسلام بالنسبة لأغلب المعيدين الجدد، فوصل "رأي" الأمن بالأعراض على تعيينهم، ماعدا السيد/ هاني دويك الذي اعترض الأمن (عن طريق مكتب ضابط الاتصال بوزارة التعليم العالي) على تعيينه.

ماذا كان موقف إدارة الكلية؟ الكلية التي رشحت الشاب المنفوق للتعيين معيدا بها؟

رفضت إدارة كلية العلوم تسليمه العمل معيدا بها، ولم يصدر عميد الكلية القرار التنفيذي الخاص به، أي أن عميد الكلية رفض تنفيذ قرار رئيس الجامعة وفضل تنفيذ توجيهات الأمن.

وماذا كان موقف رئيس الجامعة الذي وقع بنفسه قرار التعيين؟ لم يحرك رئيس الجامعة ساكنا، لم يدافع عن قراره رغم توجه السيد/ هاني دويك له شخصيا ورغم توجيه خطاب لسيادته يناشده الدفاع عن مستقبل الجامعة موقع من حوالي أربعين من أعضاء هيئة التدريس، إلا أن استمرار الضغوط على السيد رئيس جامعة القاهرة من قبل أعضاء هيئة التدريس وإثارة الموضوع في الصحف أكثر من مرة -في توقيت تواكب مع فترة الانتخابات الرئاسية وما شاع خلالها من ادعاءات الاصلاح- أثمر في النهاية فصوبت ادارة الجامعة موقفها، وتم تسليم السيد هاني دويك مهام وظيفته في ٢٠٠٥/٨/٣١ بعد مرور حوالي ثمانية أشهر من تسلم زملائه العمل.

• سيناريو مشابه مرت به السيدة ألفت عبد الحميد شافع في جامعة الإسكندرية، فقد رفضت إدارة الجامعة تعيين السيدة ألفت، في وظيفة معيدة بقسم المسرح بكلية الآداب، على الرغم من موافقة مجلس القسم والكلية على تعيينها، وذلك بسبب عدم موافقة الأمن؛ نظرا لانتمائها إلى أحد الأحزاب السياسية "الشرعية" (حزب التجمع). وكانت السيدة ألفت شافع الأولى على دفعتها عام ٢٠٠٤ بتقدير جيد جدا، وتقدمت لوظيفة معيدة بقسم المسرح بكلية الآداب بناءً على إعلان بتاريخ ٦/ ١٠ / ٢٠٠٤، ووافق مجلس القسم في نوفمبر ٢٠٠٤ وكذلك وافق مجلس الكلية في ديسمبر ٢٠٠٤، وكانت الموافقة تشملها مع ستة آخرين، ولكن قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة صدر

في تاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٥ بالموافقة على تعيين الستة الآخرين دونها، وقد استدعاها السيد الأستاذ الدكتور عميد الكلية بعد معرفته بتحفظ الأمن على شخصها، وأعلن لها عدم مقدرته على مسانبتها في الحصول على حقها في التعيين.

وكما في حالة السيد هانى دويك فقد جاء تعيين السيدة ألفت شافع وتسلمها لمهام عملها في ١٩/٢/٢٠٠٦ ثمرة للحملة التي بادرت بها مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات وتضامن أعضاء هيئة التدريس ووسائل الإعلام والرأى العام معها.

بقيت حالتان من حالات إيقاف تعيين معيدين في الجامعة بالمخالفة للقانون، علمت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات بتفاصيلها، وقدم أعضاء المجموعة الذين التقوا بالسيد وزير التعليم العالى في ١١/٢/٢٠٠٦ تقارير مفصلة عنها، وقد وعد سيادته أعضاء المجموعة بأنه سوف تتم تسويتها الحالة الأولى حالة المهندس مصطفى أحمد نشأت محمود، جامعة الإسكندرية:

- تقدم المهندس مصطفى أحمد نشأت محمود، الحاصل على بكالوريوس الهندسة الكهربائية (جامعة الإسكندرية) - شعبة اتصالات - عام ٢٠٠١ بتقدير عام ممتاز مع مرتبة الشرف، وترتيبه الثانى على الدفعة، لوظيفة معيد، حيث أعلنت الجامعة في ٢٠/٢/٢٠٠٢ عن حاجتها لعدد أربعة معيدين من خريجي قسم الهندسة الكهربائية (جامعة الإسكندرية) - شعبة اتصالات، دفعة ٢٠٠١، وقد رشح مجلس الكلية سيادته لشغل الوظيفة في ٩/٤/٢٠٠٢، إلا أن الجامعة امتنعت عن تعيينه، رغم صدور القرار رقم ٧١٦ لسنة ٢٠٠٢ بتعيين باقى من رشحهم مجلس الكلية ومن بينهم من يلى المهندس مصطفى فى الترتيب.

تقدم المهندس مصطفى بعدد من التظلمات من هذا القرار وقد أفاده أمين الكلية فى خطاب وقعه فى ٢١/١٠/٢٠٠٤ بأن "السيد الأستاذ الدكتور/

رئيس الجامعة وافق بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٤ على الكتابة للكلية لابلانكم

بعدم موافقة مكتب الأمن على تعيين سيادتكم فى هذه الوظيفة."

الحالة الثانية حالة السيد/ عبد الله ابراهيم زنونى ابراهيم، جامعة المنيا

• تخرج السيد/ عبد الله ابراهيم زنونى ابراهيم فى كلية الزراعة - جامعة المنيا عام ٢٠٠٤ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، وكان ترتيبه الأول على دفعته.

طلبت الكلية تعيين ٩ معيدين وأرسلت للجامعة قائمة بالتسعة الأوائل من دفعتي ٢٠٠٤، ٢٠٠٣.

وافق رئيس الجامعة على تعيين ٤ معيدين فقط.

أرسلت الكلية طلبا بتعيين ٤ معيدين وحددت الأربعة الأوائل (وكان أولهم السيد / ابراهيم زنونى) كما حددت توزيعهم على الأقسام.

قام رئيس الجامعة بتعيين الثانى والثالث والرابع ولم يعين الأول بسبب اعتراض الأمن.

تقدم السيد/ عبد الله زنونى بشكوى للجنة فض المنازعات فى الجامعة التى عقدت جلسة لمناقشة الشكوى وأفتت بأحقية فى التعيين، إلا أن الجامعة لم تنفذ فتوى لجنة فض المنازعات.

هذه الحالات الأربعة هى الحالات التى وصلت شكوى من أصحابها إلى مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات، وأغلب الظن أن هناك حالات مشابهة لم يتصل بها علم المجموعة، والأغلب أن مثل تلك الحالات التى تمر فى هدوء دون أن يدرى بها الرأى العام لا تسوى إلا بعد أن يحصل أصحابها على أحكام قضائية واجبة النفاذ، الأمر الذى قد يستغرق سنوات، يتضح هذا جليا من مقارنة حالة المهندس مصطفى أحمد نشأت محمود -التي علمت بها مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات منذ بضعة أسابيع فقط ولم يتم تسليط الضوء عليها فى الصحافة بعد- بحالتى السيد هانى دويك والسيدة ألفت شافع، وهو ما يعنى أن

الجامعة تحرم لسنوات من الاستفادة من جهود بعض أبنائها المتفوقين بسبب إجراء لا سند له في قانونها وهو استطلاع رأى الأمن فى تعيين المعيدىن، إلى جانب ما يقع على هؤلاء الشباب أنفسهم من ظلم وما يصيبهم من احباط حين يجدوا أنفسهم مضطرين إلى بذل الجهد والوقت والمال لملاحقة ادارة الجامعة فى المحاكم، بدلا من توجيه طاقنتهم إلى التعليم والتعلم والبحث العلمى. والجدير بالذكر هنا أن أحدا لم يسمع أبدا عن حالة جاء فيها اعتراض الأمن ليكشف عن شئ يخل بشرف المرشح لوظيفه معيد، بل إن اعتراض الأمن دائما ما ينصب على مواقف المرشح الفكرية والسياسية، وهو ما يقطع بأن مسألة استطلاع رأى الأمن إجراء تعسفى يجب العدول عنه، والاكتفاء بخلو صحيفة الحالة الجنائية التى يقدمها المرشح ضمن مصوغات تعيينه.

٢- سفر أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم فى مهمات علمية أو بعثات - هل يحتاج لموافقة الأمن؟

فى حالات السفر لمهمة علمية أو بعثة يطلب من المرشح للسفر استيفاء استمارة معنونة "استطلاع رأى الأمن". واستيفاء هذه الاستمارة يطلب عادة قبل موافقة الجامعة على السفر، وهو ما يعنى أن الجامعة لا تملك أن توافق على السفر إلا بعد موافقة الأمن. والسؤال هو فىم يستطلع رأى الأمن؟ وما هى جهة الأمن التى يستطلع رأيها؟

جدير بالذكر أنه حينما أثار أعضاء مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات هذه النقطة خلال لقاءهم بالسيد وزير التعليم العالى فى ٢٠٠٦/٢/١١، أجاب سيادته أن المخابرات هى التى تطلب ذلك للعمل على الاستفادة من تلك المشاركة!!!

اننا نعتقد أن الجامعة يجب أن تبقى وحدها صاحبة القرار في سفر أعضاء هيئة التدريس، وأن إجراء استطلاع رأى الأمن يجب أن يتوقف أصلاً.

٣- من يقبل الطلاب، الجامعة أم أمن الدولة؟

يتقدم الطلاب الوافدين بطلبات الالتحاق بالجامعات المصرية عن طريق إدارة الطلاب الوافدين بوزارة التعليم العالي. وتقوم تلك الإدارة بتحويل تلك الطلبات للأمن ليبت فيها. ولا تستطيع الجامعات قبول الطلاب إلا بعد رد الأمن، وهو ما يحتاج في بعض الأحيان لعدة شهور، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف لتأخير قبول الطلاب الوافدين حتى منتصف الفصل الدراسي الأول، وفي بعض الحالات في العام الدراسي الحالي وصل التأخير إلى ما بعد عقد امتحانات الفصل الدراسي الأول. ودور الأمن في قبول هؤلاء الطلاب غير مفهوم، فالطلاب الوافدين يتقدمون للأمن بطلبات للتصريح لهم بالإقامة أي أن الجهات الأمنية تستطيع أن ترفض التصريح بالإقامة لمن ترى أنه يمثل خطراً على أمن البلاد. فلماذا تتدخل في قبولهم بالجامعات بعد ذلك؟

٤- الأمن والبحث العلمي

يتدخل الأمن في كثير من الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي، وفيما يلي عدد من الوقائع يتمثل فيها هذا التدخل:

- في كلية الآداب بجامعة عين شمس رفض الأمن دعوة الأستاذ الدكتور حسن حنفي لمناقشة كتابه "من بغداد إلى مانهاتن" في الصالون الثقافي للكلية، وكذلك رفض دعوة وجهتها الأستاذة الدكتورة رضوى عاشور للأديب / بهاء طاهر لنقاش مع طلاب الدراسات العليا.

- في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة رفض الأمن دعوة الإعلامي / حمدي قنديل لندوة كان ينظمها مركز بحوث الدول النامية بالكلية.
- في نفس الكلية منع الأمن في نوفمبر ٢٠٠٤ مركز الدراسات السياسية من استضافة المفكر الأمريكي اليهودي المعادي للصهيونية "نورمان فنكلشتاين".
- وأحدث قضية تعاملت معها مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات في هذا السياق، هي قضية قيام الأمن فى يوم الخميس الموافق ٢٠٠٦/١/١٩ باعتراض الأستاذ الدكتور محمد سعيد البوطى ومنعه من دخول كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حيث كان من المقرر عقد ندوة حول "الأديان والثقافات" ينظمها مركز الدراسات السياسية بالكلية. والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي مفكر اسلامى سورى، حاصل على الدكتوراة في أصول الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر عام ١٩٦٥ ، وسبق أن شغل منصب عميد كلية الشريعة فى جامعة دمشق، ورئيس قسم العقائد والأديان بجامعة دمشق.
- وقالت الدكتورة نادية مصطفى رئيسة مركز الدراسات السياسية المسئول عن التنظيم فى تصريح لأحد المواقع الاخبارية (www.islamonline.net): " إن الندوة تم إلغاؤها من قبل الأمن في وقت متأخر من مساء الأربعاء ٢٠٠٦/١/١٨ ، وهو ما حال دون تقديم الاعتذار للضيوف والمشاركين". ولفتت إلى أن المركز كان قد دعا نحو ٤٠٠ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لحضور الندوة التي كان من المقرر أن يكون الدكتور البوطي المتحدث الرئيسي فيها. وأوضحت أن التفاوض مع الأجهزة الأمنية من أجل السماح للدكتور البوطي - عميد

كلية الشريعة بجامعة دمشق سابقا والعضو بأكثر من هيئة ومجمع فقهي - بحضور الندوة دام طيلة ٥ أيام حتى تم إبلاغ الكلية بقرار إلغائها. وفتت د. نادية أن قرار الإلغاء جاء رغم تدخل رئيس الجامعة الدكتور علي عبد الرحمن بنفسه، وتوسطه بعرض استضافة د. البوطي شخصيا داخل مكتبه كحل للأزمة.

واحتجاجا على استمرار مثل هذه التدخلات الأمنية السافرة فى العمل والنشاط الجامعى قامت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة بوقفه احتجاج أمام كلية الاقتصاد يوم ٢٣/١/٢٠٠٦. وقد أصدر الحاضرون بيان احتجاج وقع عليه العديد من أعضاء هيئة التدريس، جاء فيه أن: "أعضاء هيئة التدريس المشاركون في الوقفة الاحتجاجية أمام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يعربون عن غضبهم الشديد لتدخل الأمن في الحياة الأكاديمية بمنع الفكر السوري د. محمد سعيد رمضان البوطي من المشاركة في لقاء علمي بجامعة القاهرة.

ويحتج الموقعون على استجابة الإدارة الجامعية لإملاءات الأمن ويدعون المسؤولين للتعامل بشكل أكثر استقلالية ومحافظة على مهابة الجامعة وقيمتها."

- منذ عدة سنوات عممت إدارة الأمن بوزارة التعليم العالي خطابا على الكليات والأقسام الجامعية تطلب فيه "الحصول على موافقة أمنية مسبقة" قبل إجراء أبحاث مشتركة مع شريك أجنبي، أو دعوة أساتذة أجانب، أو الدخول في مشروعات علمية مع جهات أجنبية... إلخ.. يبدو ذلك الطلب كما لو كان نوعا من الوصاية على الجامعة من قبل الأجهزة الأمنية.

الأساس في البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية أن يكون علنيا، أي أن نتائج الأبحاث لابد أن تنشر بوسائل النشر المقبولة علميا، وهذا النشر يدحض فكرة "الخطر الأجنبي" الذي تتبني عليه الوصاية الأمنية على البحث العلمي الجامعي.

٥ - التدخلات في النشاط الطلابي

وضعت لائحة الاتحادات الطلابية الصادرة عام ١٩٧٩ النشاط الطلابي تحت الوصاية الكاملة للإدارة، لكن حتى تلك اللائحة بقيودها الكثيرة لم تعط للأمن (لا أمن الجامعة ولا أجهزة أمن الدولة) حق الإشراف على الأنشطة الطلابية. رغم ذلك نجد أن الأمن يتدخل بشكل مستمر أحيانا وسافر في أحيان أخرى لتقييد كافة مظاهر النشاط الطلابي. فمثلا يرفض تسجيل أسر طلابية معينة رغم استيفائها لشروط التسجيل، ويتم هذا بالذات مع الأسر المعروف أن أعضاءها أو رائدها من أصحاب توجه سياسي معين. في جامعة القاهرة رفض تسجيل أسر: "صلاح الدين" بكلية الطب، "الفاروق" و"الريحان" بكلية العلوم، "زهرة الغد" بكلية التجارة، وربما أسر أخرى لم تصل لنا أخبارها. وفي لقاء بين وفد من الأساتذة مع أ.د. علي عبد الرحمن - رئيس جامعة القاهرة - اقترح سيادته الموافقة على تسجيل أسر لطلاب التيار الإسلامي بشرط عدم الاحتفاظ بأسماء الأسر التي شطبها الأمن وتغيير رواد الأسر من الأساتذة.

تتضح أيضا سيطرة الأمن على النشاط الطلابي عند تنظيم أنشطة تتطلب دعوة أفراد من خارج الجامعة، فيبلغ الطلاب صراحة أن تلك الدعوة تحتاج لموافقة الأمن.

أما تدخل الأمن والإدارة في انتخابات الاتحادات الطلابية فقد بلغ حدا أفقدها أي معنى. وفيما يلي نفرّد بندا خاصا لموضوع انتخابات اتحاد الطلاب.

٦ - انتخابات اتحاد الطلاب

في العام الجامعي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تم شطب مرشحي التيار الإسلامي من انتخابات الاتحادات بكافة الكليات بالجامعات المصرية، فشطب ٤٧ مرشحا في تجارة القاهرة، ٣٦ مرشحا في دار العلوم، ٣٦ مرشحا في كلية طب القاهرة، ٢٨ مرشحا في علوم القاهرة ... إلخ. نورد هذا المثال لتوضيح أن الشطب يتم لنتيار سياسي معين مما يؤكد أن قرار الشطب هو قرار أمني وليس متصلا بالشئون الطلابية الصرفة. الإدارة متواطئة في الشطب، ففي جامعة الإسكندرية رفضت إدارة الجامعة تنفيذ حكم من القضاء الإداري بإعادة الطلاب المشطوبين. اتبعت الإدارة والأمن أسلوب مماثل في انتخابات العام الجامعي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، إلا أن الصورة في هذه الانتخابات قد اختلفت تماما عن الأعوام السابقة، فمن ناحية بادر "منتدى جامعيون من أجل الإصلاح" بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بتشكيل لجنة من أساتذة الكليات المختلفة لمراقبة الانتخابات في جامعة القاهرة ووضع تقرير عنها، وقد أصدرت تلك اللجنة تقريرها في ١٦/١١/٢٠٠٦ ورصدت فيه العديد من الانتهاكات تدور أغلبها حول محاولة تضيق فرص الطلاب في الترشيح بكافة السبل والألعايب، فقد تم إعلان الجدول الزمني للانتخابات بعد ظهر آخر يوم دراسي قبل إجازة عيد الفطر، وتم فتح باب الترشيح وغلقه أول يوم بعد انتهاء إجازة العيد، ووضعت العديد من العراقيل في طريق الطلاب حتى يعجز أغلبهم عن التقدم بأوراق ترشيحه، ومن نجاح في تخطي الحواجز السابقة فمصير الكثيرين منهم الشطب بدون أسباب أو بأسباب مفتعلة، كذلك فإن أن القائمة الابتدائية للمرشحين تم تعليقها بالكليات بعد الساعة الثامنة مساءً من يوم الثلاثاء ٨/١١/٢٠٠٥، أما القائمة النهائية فتم تعليقها بالكليات بعد الساعة التاسعة مساءً من يوم الخميس ١٠/١١/٢٠٠٥ بما لا يعطي للطلبة المشطوبين أي فرصة لرفع دعوى عاجلة لوقف الانتخابات يوم السبت التالي.

وقد ضمنت اللجنة تقريرها الجدول التالى الذى يرصد أعداد الطلاب المشطوبين
فى بعض كليات جامعة القاهرة

الكلية	عدد الطلبة فى الكشوف المبدئية	عدد الطلبة المشطوبين	عدد الطلبة فى كشوف الترشيح النهائية
علوم	٥٦	٣٢	٢٤ (تزكية)
هندسة	٢١٧	٩٩	١١٨
طب بشرى	١٦٨	٧٢	٩٦
آداب	١٢٥	٧٧	٤٨ (تزكية)

نتج عن هذه الممارسات عزوف الطلاب عن المشاركة فى عملية التصويت، فلم يكتمل النصاب فى اليوم الأول للانتخابات، أما يوم إعادة فقد شهد تطورا جديدا وهو مبادرة الطلاب لعقد انتخابات موازية فى ثمان كليات كى يختار الطلاب من يرغبون فى اختياره من قائمة المرشحين الأصلية التى أعلنت بالكليات قبل أن تقوم إدارة الجامعة بشطب من عن لها شطبها، والجدير بالذكر أن عدد الطلاب الذين شاركوا فى انتخابات اتحاد الطلاب الحر فى الكليات الثمانية كان أكثر من ١٥٠٠٠ طالب وقد تجاوزت، نسبة المشاركة فى انتخابات الاتحاد الحر فى تلك الكليات نسبة المشاركة فى انتخابات الاتحاد الرسمي.

هذا وقد قامت ادارات بعض الكليات بالتحقيق مع الطلاب الذين شاركوا فى تنظيم انتخابات الاتحاد الحر، وفى كلية الطب تعرض ٢٤ من الطلاب للتحقيق، وأسفر عن فصل ١٥ منهم لمدة أسبوع و ٥ آخرين لمدة أسبوعين والباقيين

إذارات شفوية. وكانت التهمة التي وجهت لهم هي: إدخال صناديق داخل الكلية، وإجراء انتخابات موازية لانتخابات الاتحاد بدون إذن الإدارة. أما في كلية الهندسة فقد هدد العميد باتخاذ إجراءات مماثلة إلا أن تصدى عدد من اساتذة الكلية للموضوع أقنعه بالتراجع عن موقفه.

٧- التجاوزات والاعتداءات على أعضاء هيئة التدريس والطلاب

في ظل سيطرة الأمن على الحياة الجامعية وتغلغله في كافة نواحيها، برزت مجموعة من الحوادث المفزعة، حيث بلغ من غطرسة رجال الأمن وتسلطهم أن قام بعضهم بالتعدي البدني على بعض الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والحقيقة ان هذا التدهور هو امر طبيعي لا يجب أن يثير لدينا الدهشة، فأى جهاز يعطى سلطات واسعة، دون حدود قانونية صارمة، وتفتقد إلى أية آلية للمحاسبة، ينتهى به الحال دائما إلى سلوكيات أقل ما توصف به هو البلطجة، وتتحمل السلطات الجامعية مسئولية رئيسية هنا، بعزوفها شبه التام عن كبح جماح رجال الأمن داخل الجامعة.

فيما يلي نرصد عدد من الوقائع البارزة في هذا المضمار

- **ضابط متخصص في مطاردة الطلاب:** ضابط مباحث أمن دولة يدعى عمرو سمير (على الأقل هذا هو اسمه الذى يعرفه به الطلاب) يتواجد بشكل دائم ومعلن فى جامعة القاهرة مع ضباط الحرس وفى مكاتبهم ويقوم باستجواب الطلاب والاطلاع على تحقيق الشخصية الخاص بهم داخل مكاتب الحرس، ولدينا شهادة من إحدى الطالبات أن الضابط المذكور قد قام بتفتيش حقيبتها داخل مكتب الحرس، كما شاهد كل من كان متواجدا من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى المظاهرة التى قامت داخل الجامعة يوم ٢١ فبراير ٢٠٠٥ سيادته داخل الجامعة وهو يوجه التعليمات إلى ضباط الحرس. كذلك فإن سيادته قد قام فى

مناسبات مختلفة باستدعاء الطلاب وأولياء أمورهم إلى مقر مباحث أمن الدولة بشارع جابر بن حيان بالدقى حيث قدم لهم نفسه على أنه المسئول عن جامعة القاهرة!! وشكا بعضهم أنه قام بالتعدى عليهم بالضرب (١٣ شكوى تذكر الضابط عمرو سمير بالاسم من بين ٥٤ شكوى تعدى بالضرب وتعذيب تقدم بها طلاب فى جامعة القاهرة فى عام ٢٠٠٥)، كما شكا طالب آخر (فى كلية التجارة) بأنه هددته وهدد والده أن يتسبب فى رسوبه، وادعى قدرته على التدخل فى أعمال التصحيح والكنترول. وجدير بالذكر أنه فى حالتين على الأقل كان القبض على الطلاب من على أبواب الجامعة.

• **افتعال المشاجرات الطلابية:** فى أكثر من حادث استخدم الأمن طالب أو أكثر للتعدى على الطلاب الذين يقومون بأنشطة ذات طابع احتجاجى أو افتعال المشاجرات معهم، وفى بداية العام الدراسى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ شكا أحد طلاب كلية الحقوق أنه أثناء توجهه لحضور إحدى المحاضرات - وكان يحمل توقعات من زملائه على شكوى لرئيس الجامعة بشأن زيادة المصروفات- فوجئ بشخصين طلبا منه إبراز الكارنيه، وعندما رفض افتعلا معه مشاجرة، تدخل على أثرها الأمن وقاموا بالتعدى عليه بالضرب تم اقتياده إلى حجرة قائد حرس الكلية وصادروا منه التوقعات.

فى الفترة من ٢٧ فبراير حتى ١ مارس ٢٠٠٥، فى كلية دار العلوم شكا طلاب التيار الإسلامى من أن طلاب الاتحاد (المعينون) اعتدوا عليهم وإن ذلك كان يحدث بتحريض من أمن الدولة بالجامعة وبتجاهل من إدارة الكلية والجامعة. وفى يوم ٢ مارس ٢٠٠٥ قام طلاب الاتحاد أيضا بتمزيق معرض لحركة ٢٠ مارس للطلاب واعضاء هيئة

التدريس مع توجيه الاهداف بالسبب لهم وكان المعرض يناقش عددا من القضايا الطلابية التي كان من ابرزها رفض وجود الامن في الجامعة والتضامن مع طلاب التيار الاسلامي. وقد شهد عدد من أعضاء هيئة التدريس ما حدث يوم ٢ مارس ولاحظوا أولا أن الطلاب الذين قالوا عن أنفسهم أنهم طلاب الاتحاد بكلية دار العلوم هم الذين بادروا بالتحرش بالطلاب الآخرين، وثانيا أنه برغم أن المشادة بين الطرفين قد استمرت لأكثر من ساعة، فقد وقف الأمن يتفرج ولم يتدخل، رغم ما تعودناه من تدخل الأمن في كل صغيرة وكبيرة في الجامعة، وهو ما يعزز الاستنتاج بأن عمليات الاعتداء هذه تتم بتحريض من الأمن.

أما ما حدث في يوم الاحد الموافق ١٣ / ٣ / ٢٠٠٥ في كلية الحقوق فهو أمر لا يصدق أن يحدث داخل الجامعة وسنكتفي هنا بنقل حرفي من الشكوى التي وصلتنا مع أخذ في الاعتبار أن هذه الشكوى قد شهد على حقيقة ما جاء بها عدد من الطلاب وإحدى الزميلات من هيئة التدريس:

"قامت حركة ٢٠ مارس بعمل معرض يناقش عدد من القضايا السياسية والطلابية داخل كلية الحقوق وبعد ان لاحظ الامن ازدياد عدد الطلبة المنضمين للحركة والتفاف اعداد اخرى كبيرة من الطلبة حولنا للنقاش في الموضوعات المطروحة في المعرض لم يجد امامه لارهابنا سوى تسليط احد البلطجية علينا ويدعى امن اريتريا، وذلك مع تواجد أفراد الأمن متفرجين بالقرب منا. بدأ هذا الشخص البلطجة بإرهاب احدي طالبات الحركة بتمزيق عريضة مطلوبة لطلاب الحركة مع توجيه التهديد لها بشكل منحط جدا، ثم بعد اجتماع قصير مع أفراد الأمن قام بشكل استعراضي بوضع

الموس اسفل لسانه بعدها هجم على لوحات المعرض مهددا بتمزيقها ومتوعدا بتوجيه اعتداءات لاجراجنا من كلية الحقوق ولضمان عدم عودتنا لها مرة اخرى، وقد طرز كلامه بالعديد من الكلمات البذيئة والحركات المبتذلة التي لايليق القيام بها، متضمنة سب دين عميد الكلية. بعد لحظات من الدهول لم يكن امام الحركة سوى ان تلملم معرضها وتخرج من كلية الحقوق وهي ترثي لحال الجامعة وحال كلية الحقوق التي تخرج منها على مر السنين عدد لا يحصى من القادة الطلابيين والسياسيين الشرفاء."

والأمر لا يحتاج إلى تعليق.

• **الاعتداء على د. عادل عناني:** قيام الملازم أول محمود محمد أسامة خيري، الضابط بحرس جامعة عين شمس يوم الأحد ٧/١١/٢٠٠٤، بسب وضرب الدكتور عادل عناني الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة عين شمس وتمزيق ملابسه في داخل حرم الجامعة، ثم تهاون إدارة الجامعة في اتخاذ أي إجراء ضد الضابط المعتدي، وأخيرا وليس آخرا تحويل الدكتور عادل عناني لمجلس تأديب جامعي بتهمة ضرب الضابط!!!

وتتلخص الواقعة في أن الدكتور عناني مر بسيارته من بين مجموعة حواجز وضعها حرس الجامعة لحجز مكان لسياراتهم ولم يعبأ باعتراض جندي الحراسة الذي أخبره بأن تعليمات "الباشا" تمنع المرور من هذا المكان. و كان رد فعل الضابط (الباشا) أن قام بالاعتداء على الدكتور عادل عناني بالسب والضرب، حتى وصل الأمر لتمزيق قميصه.

توجه الدكتور عنانى إلى مكتب رئيس الجامعة الذى التقى به فى وجود حشد من القيادات: رئيس حرس الجامعة، وضابط أمن الدولة بالجامعة، وعميد كلية الآداب، وأحد نواب رئيس الجامعة، وأحد أمناء الجامعة، وغيرهم، وقد حاول هؤلاء اقناع د. عنانى بقبول اعتذار الضابط وانهاء الموضوع، ولكن الدكتور عنانى رفض هذا العرض لاعتقاده بأن ما فعله الضابط لا يمحوه اعتذار من هذا النوع، وطلب من رئيس الجامعة إجراء تحقيق رسمى فيما فعله الضابط.

هذا وقد قام عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بالتوقيع على بيان للتضامن مع د. عادل عنانى وإرسال نسخ منه إلى رئيس جامعة عين شمس ووزير الداخلية ووزير التعليم العالى.

أصرت قيادات الجامعة على تقليل أهمية الموضوع ومحاولة تصفيته دون محاسبة الضابط، وعندما أصر الدكتور عادل عنانى على موقفه من ضرورة التحقيق بدأ عميد كلية الآداب ورئيس الجامعة فى تهديده وتوبيخه مدعين أنه يثير "الفتن والبلبله" فى الكلية، ثم أحقوا التهديد بتحويل د. عنانى إلى التحقيق الذى بدأ فى يوم الأحد، ٢٨/١١/٢٠٠٤. ونقتطف من مذكرة التحقيق الموقعة - للأسف - من أحد أساتذة الحقوق عدة أجزاء:

"... القانون يجب ان يحدد مسئولية الطرفين معا ولا يمكن ان يفلت طرف من المسئولية والمساءلة بحجة ان الطرف الثانى هو من بادر بالاعتداء لان الاعتداء الآثم لو وقع فوسيله رده الاساليب القانونية لا تبادل الضرب او السب فان تخلى الاستاذ الجامعى - وهو القدوة لغيره - عن ذلك وبادل الاعتداء بالضرب - حتى على فرض كون الضابط هو البادئ بالضرب - وهذا ما لم يثبت باليقين - فقد كان بامكان الدكتور عادل ان ينسحب من

الموقف جامعا شهوده ويتوجه الى قسم الشرطة أو ادارة الحرس الجامعى وهذه الادارة على مقربة من مكان المشاجرة حتى يثبت الواقعة ويقتص لنفسه باسلوب قانونى سليم"

كما جاء بها

" هذا وجدير بالذكر بانه لما كان الطرف الثانى فى المشاجرة هو ضابط شرطة ولا ولاية للجامعة عليه كمؤسسة مدنية ادارية لذلك فان مساءلته التأديبية تقع على عاتق جهة عمله".

ويستفاد من كل ما سبق أنه بخلاف ما هو وارد نصا فى قانون تنظيم الجامعات فإن الجامعة لا تستطيع أن تحاسب أيا من ضباط الحرس الجامعى، أيا كان حجم الخطأ الذى ارتكبه، كما أن عضو هيئة التدريس إذا قام أحد ضباط الحرس بضربه عليه أن يتحمل الضرب ولا يرد، ثم يذهب ليشكو الضابط إلى إدارة الجامعة التى لا تملك أن تحاسبه، أو إلى زملائه من الضباط الذين نعرف عنهم جميعا تجردهم من الإنحياز إلى زميل لهم، وسوف يقوم هؤلاء الضباط بإثبات الواقعة بكل أمانة حتى يمكننا عضو هيئة التدريس أن "... يقتص لنفسه باسلوب قانونى سليم".

• **التحرش بالدكتورة منار حسين:** فى يوم الثلاثاء الموافق ١٢ يوليو ٢٠٠٥ قرر مسئول الأمن بكلية طب القاهرة أن يمنع خروج الدكتورة منار حسين - المدرس بقسم الأشعة - من الكلية مالم تسلم نفسها أولا فى مكتب السيد اللواء قائد أمن الكلية. حاول أفراد الأمن منع خروج الدكتورة منار من جراج الكلية، ولما فشلوا قام ضباط الأمن باحتجازها على بوابة الكلية لمدة تزيد عن نصف الساعة، كما رفض السيد اللواء السماح لها بالعودة لمقابلة العميدة. وقد تقدمت د. منار بشكوى لعميدة

طب القصر العيني كما أوفدت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات وفدا قابل العميدة، وكان رد فعل العميدة مقبولا حيث أرسلت تنبيها رسميا لأفراد الأمن بعدم التعرض لأي عضو هيئة تدريس وإبلاغها في حالة حدوث ما يتصورونه مخالفة من جانب أحد الأساتذة.

- منع ناشطة سياسية من دخول الجامعة للتسجيل في الدراسات العليا:
في صباح يوم ٣ / ٩ / ٢٠٠٥ حوالي الساعة العاشرة صباحا توجهت الأستاذة/ أسماء علي (خريجة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) إلي جامعة القاهرة للتسجيل بالدراسات العليا بكليتها، وعند دخولها من باب الجامعة أوقفها أفراد الأمن وطلبوا منها الدخول لمكتب الأمن لمقابلة "خالد بيه"، وبعد نقاش مع "خالد بيه" قام سيادته باستدعاء ضابط أمن دولة، وبدوره قام ضابط أمن الدولة بتهديد الأستاذة / أسماء ثم رفض السماح لها بدخول الجامعة!!

٨- التدخلات في المدينة الجامعية:

يتدخل الأمن في المدينة الجامعية في كافة نواحي الحياة بها بدءا من قبول الطلاب إلى تعيين المشرفين وحتى الرقابة اليومية على الطلاب ومعاينة من يبدي تصرفات توحى بانتماء لتيار سياسي لا يرضى عنه الأمن.

ويظهر ذلك من الوقائع التالية:

في بداية العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تفجرت أزمة في العديد من الجامعات بسبب استبعاد عدد من الطلاب المتفوقين بعضهم في سنوات نهائية، والذين يستوفون شروط السكن بالمدينة وكانوا من المقيمين بها في العام السابق. وتوجه بعض هؤلاء الطلاب لإدارات جامعاتهم (القاهرة، الأزهر، عين شمس وغيرها)

فكان رد الإدارة بأن الاستبعاد لأسباب أمنية، تكاتف الطلاب وبدأوا في تنظيم سلسلة من الاحتجاجات على هذا الظلم.

• في جامعة القاهرة: تظاهر الطلاب أمام إدارة الجامعة وأمام المدينة الجامعية، كما تشكل وفد من خلال منتدى "جامعيون من أجل الإصلاح" لبحث الأمر مع إدارة الجامعة، وسلم الوفد قائمة بها ٥٢ إسما من أسماء الطلاب المستبعدين لرئيس الجامعة الذي وعد بتسوية حالات المتفوقين منهم وعددهم ١٧، ثم دراسة حالات باقي الطلاب، وبعد عدة لقاءات ومفاوضات لم يسفر الأمر إلا عن تسكين ١٤ طالبا، وبعد عدة أيام أبلغ رئيس الجامعة وفد الأساتذة بأن ثمانية طلاب آخرين تمت الموافقة على تسكينهم، وجرى إبلاغ أحدهم بذلك. غير أنه قد ثبت أن أربعة فقط من الثمانية تم تسكينهم. أما الأربعة الآخرون، فقد أصرت جهة ما في المدينة الجامعية على رفض قرار رئيس الجامعة بتسكينهم.

وبالتالي بقي ٣٤ طالبا من القائمة التي سلمت لرئيس الجامعة (من بينهم عدة طلاب متفوقين) محرومين من حق من أبسط حقوقهم بسبب التعسف الأمني.

• في جامعة الأزهر وبعد استبعاد عدد كبير من الطلاب من المدينة الجامعية في بداية العام، قامت إدارة المدينة الجامعية بطرد خمسة من طلاب كلية الطب في منتصف العام الدراسي بسبب تقارير أمنية عن مشاركتهم في الحملة الانتخابية لمجلس الشعب.

٩- العنف الأمني والاعتداء على طالبتين في جامعة عين شمس:

بعد استبعاد عدد من الطلاب من السكن بالمدينة الجامعية قام الطلاب - كما في الجامعات الأخرى - بتنظيم مظاهرات تضامنية، لكن الأمن واجه تلك

المظاهرات بالعنف، ففي ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥ حدثت مواجهة عنيفة بين قوات الأمن ومظاهرة طلابية.

في الأسبوع التالي - يوم ٢ أكتوبر- عقد الطلاب مؤتمرا بالجامعة للاحتجاج على ابعاد الطلاب من المدينة الجامعية وعلى مواجهة الأمن لاعتراضهم بوسائل عنيفة، في ذلك اليوم جلست طالبتان من كلية البنات هما نعمة جاد عبد الباسط وأمينة غانم عبد الجابر على السلم الداخلي لأحد المباني للراحة بعد المؤتمر، ولنقرأ على لسانهما ما حدث بعد ذلك:

"كانت الساعة الثانية والنصف تقريبا.. قعدنا مع بعض لمدة ساعة ولما نزلنا من على السلم لقينا البوابة الحديد مقفولة.. رحنا نفتحها مش متصورين إنها مقفولة بالمفتاح فلقينا عليها قفل.. نادينا على حد يفتح لنا.. جه راجل في زي مدني. تخيلنا انه هيفتح.. قال هأروح أحيب المفتاح وغاب لمدة ساعة.

بعد ساعة رجع ومعاه الضابط مصطفى (على كتفه نجمتين) سألنا: "بتعملوا إيه في المبني.. هاتوا ما يتثبت شخصيتكم عشان أفتح لكم".. اديناه البطاقة الشخصية .."

وبعد مزيد من التعطيل:

"رجع مرة تانيه مع خمس ضباط واللواء محمود عبد اللطيف، قائد الحرس الجامعي في جامعة عين شمس، وكانت الساعة حوالي السادسة مساء.. وبدأت الأسئلة من جديد "إيه اللي جيايكم هنا.. بتعملوا إيه؟" شرحنا أننا كنا بس قاعدين مع بعض نستريح ونتكلم وأننا من كلية البنات، جامعة عين شمس وأن معنا أوراق تثبت اننا كنا هنقدم على بحث حالة اجتماعية. أصر على أننا كدايين.. وأننا مش من الكلية. اديناه بياناتنا مرة تانيه فقال: "خليكم قاعدين هنا لحد ما نشوفكم في كلية البنات ولا لأ.. قاعدين من الصبح تشتموا في الرئيس.. أنا هأوريكم إيه جزاة الكلام ده".

بعد شويه الضابط جه تاني وابتدا يسأل تاني: "انتم جاينين ليه؟ مش جايز هتفقرعوا المبني؟ مش جايز تكونوا فدائين؟ مش جايز تغيروا النتيجة بتاعتكم؟؟" حاولنا نشرح انه مش ممكن نفجر المبني واحنا فيه.. قلنا له ان احنا ناحجين ومش محتاجين نغير النتيجة واننا كنا قاعدين وبس مش بنعمل حاجة.. مفيش فائدة. كان صوته عالي جدا.. والدنيا جوه المبني كانت ضلمه.. وفهمنا انه بيحجزنا لحد ما الجامعة تفضى علينا وانه مفيش فايده نخرج قبل كده..

وبعد مزيد من المداومات:

.. وفجأة شد الحجاب من على راس نعمة ورماه على الأرض .. ومسك نعمة من كتفها وابتدا يزق ويضرب فيها .. أمينة شافت المنظر ده ابتدت تصرخ .. الضباط مسكوها وكتفوها.. تقريبا خمس ضباط كانوا ماسكينها من كل دراع .. وفضلت تصرخ.. العساكر جم وشدوا نعمة جروها على السلم وشالوها وحطوها في عريية ميكروباص والتفتوا لأمينة.. نعمة بصت ناحية أمينة لقت الضابط محمود عبد اللطيف عمال يضرب في راسها ورقبتها ويخربشها ويحاول يخلع عنها الخمار وهي ماسكه الخمار بايديها، أغمى عليها ووقعت على الأرض، وما فاقتش تاني غير وهي في العريية..

ما نزلناش عند مديرية أمن القاهرة.. نزلنا في حته تانيه عرفنا بعد كده انها مقر جهاز مباحث امن الدولة في لاطوغلي.. كانت الساعة تقريبا ٩ بالليل.. طول الوقت ده مفيش ميه.. مفيش أكل.. مفيش حمام..

دخلنا المبني.. كان معانا شوايش من الميكروباص قال للضابط: الباشا في الكلية قال لي ما أمشيش لحد ما أشوف هتعملوا معاهم إيه!! دخلنا مكتب عليه رقم (٥) في الدور الثالث.. دخلنا كل واحدة لوحدها..

نعمه:

اللي حقق معايا واحد قال ان اسمه أشرف.. قعد يسأل اذا كنت اشتكرت في المظاهرات.. قال لي انه عنده صور تثبت اني اشتكرت في المظاهرات.. ما رديتش عليه. سألني انتي وأمينة كنتوا بتعملوا إيه قلت له كنا بنتكلم. قال لي لو ما قلتيليش هأعرضكم على طبيب شرعي وهأعملكم كشف طبي.. ما ردتش عليه.. كنت مرعوبة.. قال لي لو ما رديتيليش علي هأغمي لك عنيكى والمرة الجاية هأعاملك على انك مش بنت!! اترعبت.. ما تخيلتش هم ممكن يعملوا ايه بعد ما شدوا الحجاب من على راسي. بعد شويه سألته وإذا كنا بنعمل حاجة ليه ما أخذتوناش على بوليس الآداب.. ليه أمن الدولة؟ زعق في وقال لي انتي هتعلمينا شغلنا وطلعي بره.

لما دخلت تاني كان فيه راجل تاني مع أشرف.. أشرف كان أكثر وقاحة من الراجل التاني.. طلب مني اني آجي أقعد جنبه وقال لي لو ما جيتيش هأديكي قلمين يفوقوكي.. وسألني انتي باباكي بيضرب ولا لأ. قلت له لأ. قال لي يبقى سايب الضرب لي أنا!! كلامه كان وقح.

أمينة:

قعدت ساعة في الممر.. الممرات كلها أجراس.. أصواتها مرعبة.. كان فيه ناس بتروح وتيجي وأنا واقفه.. كانوا بيقولوا لي "ازيك يا امينة.. مر وقت طويل من آخر مرة كنتي فيها هنا".. وأنا لا أعرف الناس دي ولا عمري دخلت المكان ده قبل كده..

ندهوا لي أدخل.. دخلت المكتب.. ما كنتش عارفه أصلب ضهري من كتر الضرب.. قعدت على كرسي.. كان التكييف على أسقع حاجة ومسلط علي.. كنت حايشه نفسي من إني أترعش.. سألني عن بياناتي.. كنت مش مركزة.. قلت له أنا تعبانه.. قال لي تحي تستريحى ونكمل بكره؟؟ قلت له لأ. قعد يسأل عن مين

لبسني الحجاب وبأصلي مع مين وبأقرأ ايه ومع مين وكنت بأعمل ايه مع نعمه ..
سرحت في الحيطه قدامي لقيت ثلاث شهادات تقدير ولقيت عليها اسم خالد السيد
اسماعيل العكروي.. بعد ما خلص التليفون قال لي اطلعي بره.

لما دخلنا لاطوغلي اخدوا الشنط وفتشوها وأخدوا منها كل الاوراق تقريبا. واحنا
خارجين نعمه طلبت البطاقة بتاعة والدها. الضابط قال لها شكلك عاوزه تقعدني
معانا شويه كمان.

خرجنا بعد الساعة واحدة."

توجهت الطالبتان بمذكرة لعميدة كلية البنات ولرئيس جامعة عين شمس، لكن
الإدارة الجامعية لم تقم بالتحقيق مع ضباط الحرس المسؤولين عن هذه المهزلة،
بل رفض رئيس الجامعة مجرد مناقشة الموضوع.

نتيجة لعدم تحمل إدارة الجامعة لمسئولياتها قام عدد غفير من الطلاب بالتظاهر
أمام مكتب الأمن احتجاجا على الاعتداء على زميلتيهم. واجه الأمن هذه
المظاهرة أيضا بالعنف، فخرج أفراد الأمن بالعصي لضرب الطلاب، لكن العنف
ارتد هذه المرة على الأمن فنتج إصابة عدد من الطلاب وعدد من أفراد الأمن
إلى جانب حدوث أضرار بمكتب الأمن.

من هذه الوقائع يتضح مدى العنف المتعمد الذي يتعامل به ضباط الحرس
الجامعي مع الطلاب والطالبات، وكذلك درجة تبعيتهم لجهاز أمن الدولة.